إعادة هيكلة الحوار

حول الأسلحة النووية

بقلم ريانا تيسون

"هناك حوالي 35000 سلاح نووي متبقّ في ترسانات القوى النووية، مع آلاف ما تزال منشورة ومعدّة للإطلاق عند أي إنذار. ومهما كانت معقولية هذه الأسلحة في الماضي فقد تضاءلت الآن. إن القيود السياسية والخُلُقية والقانونية المفروضة على استخدامها الفعلي يضعف نفعها الإستراتيجي. ولكن دون أن تقلل مخاطر حرب نووية غير مقصودة أو مخاطر انتشار للأسلحة النووية. إن الهدف من عدم انتشار الأسلحة النووية لا يساعده كون الدول النووية تواصل التأكيد على أن وجود تلك الأسلحة في أيديها يعزز الأمن، في حين أن وجوده في أيدي الآخرين يُشكل تهديداً للسّلم العالمي. لو كنا نحرز تقدماً مطّرداً في اتجاه نزع الأسلحة، لكان هذا الوضع أقل إنذاراً بالخطر. ولسوء الحظ إن العكس صحيح".

الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي أنان

يوجد خطأ ما في نظام نزع السلاح النووي وعدم انتشار هذه الأسلحة. وبالرغم من أن هذا النظام الذي استُحدث ليمنع وقوع كارثة الحرب النووية، مزوَّدٌ على ما يبدو بترسانة من آليات قانونية وسياسية، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT)، والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية (ICJ) للعام 1996، وثروة عقود من قرارات الجمعية العامة (GA) بل وحتى عدد وفير من مبادرات متعددة الجوانب ومخصصة لأغراض معيّنة مثل مبادرة أمن الانتشار النووي فإنه يبقى نظاماً غير كافٍ.

إن عدم الكفاية هذا يكون أشد وضوحاً حينما ينظر إليه بالمقارنة مع الأنظمة التي تراقب أسلحة دمار أخرى. فبالرغم من التحديات الخاصة، نجد أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تبقى حسنة التمويل والوضع نسبياً، مما يُسهِّل عليها تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية (CWC). وحتى الاتفاقية بشأن الأسلحة البيولوجية والذيفانية (السُّمية) (BTWC) فإنها بالرغم من بقائها تفتقر لآليات التحقّق الضرورية، قد نجحت ليس فقط في تجريم criminalize استخدام الأسلحة البيولوجية أو التهديد باستخدامها، بل وكذلك في تجريم إنتاجها وتطويرها وتكديسها.

وفي الوقت ذاته يبدو أن النظام المعارض للأسلحة النووية آخذ بالتداعي، فقد انحسر تقريباً ما حصل من تقدُّم في السنوات الأخيرة. والاتفاقات التي كانت مبنيَّة على الإجماع أخذت تُرفض بعد سنوات قليلة فقط من إبرامها. وبالرغم من التهديدات التي يطرحها الانتشار النووي الحكومي أو غير الحكومي والاحتمال المتزايد لعودة التجارب النووية وكذلك تطوير أسلحة نووية جديدة، فإن حفنة من الناس الأقوياء تواصل النظر إلى هذه الأسلحة كمصدر شرعي للأمن.

ينبغي على جميع الدول الأطراف والمنظمات غير الحكومية (NGOS) أن تتابع مؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار النووي السابع الذي سيعقد في أيار/مايو للعام 2005 كفرصة رئيسة لإعادة تنشيط نظام نزع التسلح النووي وتحويله إلى أداة فعالة يُستطاع بها ضمان أمن جماعي حقيقي. ولكن في المقام الأول، علينا أن نصلح الأرضية التي تآكلت في السنوات الأخيرة بفعل تهديدات الانتشار الشاقولي والأفقي للأسلحة النووية والمنبثقة من أطراف متعددة من الكرة الأرضية.

تفكُّك خطير

لقد تمثّل أحد أكثر الاتجاهات شؤماً في السنوات الأخيرة في المحاولات المنهجية لفك الارتباط الوثيق بين نزع التسلح وعدم الانتشار النووي.

لقد تنبهت العديد من الدول التي لا تملك أسلحة نووية (NNWS) إلى "التعزيز المتبادل" والطبيعة التناميّة للنظام النووي، وهي علاقة ذات هدفين كانت أوغندا قد سمّتها "صلة عضوية بين عدم انتشار الأسلحة النووية و نزع التسلح النووي". وهذه الصلة تكفل، حسبما أكّد الأمين العام المساعد للأمم المتحدة لشؤون نزع التسلح نوبوياسو آبي، أنَّ "العمل على نزع التسلح على المدى البعيد يخدم هدف عدم انتشار الأسلحة النووية".

وبالمثل، فإن قطع صلة أحدهما بالآخر من دون مناقشة وأخذ ورد يؤدي إلى تقويض الاثنين معاً. إن إجراءات عدم الانتشار الحديثة مثل مبادرة أمن الانتشار النووي وقرار مجلس الأمن رقم 1540، تقودها

نفس البلدان التي تمتلك أسلحة نووية وتعتبرها جزءاً لا يتجزأ من أمنها. وفضلاً عن ذلك، تتواصل هذه المبادرات في سياق من التقدُّم البالغ السوء بخصوص نزع التسلح النووي. وكنتيجة لذلك ينظر البعض إلى "عدم انتشار الأسلحة النووية" كهدف للجبروت النووي تاركين الدول غير النووية تلهث فقط وراء مرامي نزع التسلح في المعاهدة. ويُسبّب هذا استقطاباً زائفاً تبيّن بشكلٍ فاضح عبر إخفاق اللجنة التحضيرية الثالثة لمؤتمر عام 2005 حول مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، حيث وقفت الدول التي لا تمتلك أسلحة نووية في جانب من الآراء المختلفة والدول النووية في الجانب الآخر. وفي النهاية، لم يحصل أي تقدم وتفاقم الخطر الذي يهدد الأمن العالمي.

علينا أن نصلح الأرضية التي تآكلت في السنوات الأخيرة بفعل تهديدات الانتشار الشاقولي والأفقي للأسلحة النووية والمنبثقة من أطراف متعددة من الكرة الأرضية.

لا يكفي أن نردّد مقولة اليوم المبتذلة عن عملة واحدة ذات وجهين، بل نحن بحاجة إلى أن نشرح أنها الشر بعينه، وأنها الطبيعة السرطانية للأسلحة النووية التي تضم أساس هذه الرابطة البينية. ففي جسم مريض لا يحاول الأطباء وضع خلايا سرطانية في عضو من أعضاءه، لأنهم يعلمون أنه لو احتوت خلية واحدة فحسب طفرةً سرطانية، فإنها ستنتشر لا محالة إلى الأعضاء الأخرى وتقتل في النهاية الشخص بأكمله. وبالمثل، فإن التطوير المستمر والتكديس والتهديدات باستخدام الأسلحة النووية (المتأصلة في نظرية الردع النووي)، من جانب الدول النووية NWS ستضمن بأنه في النهاية، وفي لحظة ما، سينجح آخرون في الاستحواذ على الأسلحة النووية بالرغم من عشرات السنوات من المعاهدات وقرارات الجمعية العامة (GA) وأحكام محكمة العدل الدولية (ICJ).

التحريم مقابل المراقبة

إن الأنظمة الكيميائية والبيولوجية، على النقيض من ذلك، لم يتم التوصل إليها بعقلية الفَرْض تحت شعار "اعمل كما أقول، لا كما أفعل"، بالرغم من أنه في الوقت الذي جرت فيه مفاوضات حول اتفاقية الأسلحة الكيميائية (CWC) واتفاقية الأسلحة البيولوجية والذيفانية (BTWC) (في عامي 1997 و 1972 على التوالي) كانت بشكل قاطع برامج الأسلحة لقليل من الدول أكثر تقدماً من غيرها. فقد تمثل مفتاح هذه الاتفاقيات، على النقيض من نظيره في معاهدة عدم الانتشار النووي (NBT)، بالسعي لإسقاط شرعية تلك الأسلحة بحد ذاتها. إن الحكومات في ذلك الوقت لم تعتبر"الاستخدام" والتهديد باستخدام الأسلحة البيولوجية والكيميائية (BCWS) إثماً يرتكب، بل بدلاً من ذلك فإن الأسلحة ذاتها هي التي نغّصت الممثلين الحكوميين وجلبتهم إلى طاولة المفاوضات. وقد تمخّض التفاوض عن اتفاقية تحرّم ليس فقط استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها، بل أيضاً إنتاجها وتطويرها وتكديسها، وبذلك اعتبرت الحكومات ضمناً أن الحظر التام بقي الطريقة الوحيدة التي تكفل عدم استخدامها أو التهديد باستخدامها.

أما نظام الأسلحة النووية، فإنه على النقيض مما تقدَّم، يفكر دوماً في طرق جديدة ومبتكرة لمراقبة هذه الأسلحة الفتاكة، بدلاً من تجريم السعي وراءها وامتلاكها من جانب الدول وكذلك الجهات غير الحكومية. وعلى مدى العقود القليلة الماضية من المحادثات حول عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل (WMD) حدث انقطاع خطير: فقد أوجدنا شيطان الجمرة وغاز السارين للفتك بالجنود والمدنيين، ومع ذلك فإن الدمار والإشعاع الذي أصاب أجيالاً من البشر يبقيان مقبولين كخيار لبعض الحكومات، مع كونهما غير مرغوب فيهما.

الأمن البشري

إن معظم التقدم الرئيس الذي حصل بشأن نزع التسلح في مناطق عديدة يمكن أن يُعزى إلى التوظيف الناجح لمقاربة الأمن البشري تجاه الأسلحة. والمدافعون أو المؤيدون لحظر الألغام الأرضية، على سبيل المثال، يشدِّدون دوماً على الآثار المدمِّرة للبشرية التي تُسبِّبها هذه الأسلحة، حتى بعد انتهاء النزاع. وكذلك فإن النجاح الذي حققته حملة حظر التجارب النووية يعود في جزء كبير منه إلى انتباه الجماهير فيما يخصّ مستويات السترونسيوم–90 ذي النشاط الإشعاعي في أسنان الرضّع في كل أنحاء العالم نتيجة للاختبار الجوي.

يَسْتَخدمُ هذا النوع من الدفاع بصورة فعالة مقاربة أمن بشري عند الحديث عن نزع التسلح. وتُحدِّد البعثة المستقلة للأمن البشري (CHS) وضع إطار للأمن البشري بأنه "أمر يحمي الجوهر الحيوي لجميع أرواح البشر بطرق تُعزّز الحريات الإنسانية والإنجاز الإنساني".

تُركّز هيكلية الأمن البشري على تهديدات السلامة الشخصية والمجتمعية وليس على الدفاع عن الحدود. فهي تتطلع إلى ما تحتاجه الكائنات البشرية لتشعر بالأمن في حياتها اليومية.

تُركّز هيكلية الأمن البشري على تهديدات السلامة الشخصية والمجتمعية وليس على الدفاع عن الحدود. فهي تتطلع إلى ما تحتاجه الكائنات البشرية لتشعر بالأمن في حياتها اليومية. هل عندهم ما يكفيهم ليأكلوه؟ هل هم مثقفون ومتعلمون وقادرون على اغتنام الفرص في حياتهم؟ هل هم مرتاحون في السير في الشوارع، لا يهددهم الخوف من عنف المدافع والعنف الجنسي والعنف العنصري؟ هل يشعرون بالأمان عندما يسافرون بعيداً عن ديارهم، من دون خوف من العقاب مما قد فعلته حكومتهم مع آخرين باسمهم؟

أما هيكلية الأمن الوطني فإنها، على النقيض من ذلك، تُركِّز أولاً

وقبل كل شيء على الدفاع عن الحدود وعلى استمرارية بنى القوة الراهنة على المستوى الوطني. إن "الأمن الوطني" كثيراً ما يُستحدث كتبرير لرفض معاهدات الأمن الهامة مثل اتفاقية أوتاوا، أو معاهدة الحظر الشامل للتجارب، أو حتى معاهدة عدم الانتشار النووي (NPT). وكذلك يُستخدم الأمن الوطني لشرعنة legitimize تطوير ونشر واستخدام والتهديد باستخدام سلاح ذي مقدرة على إبادة واستئصال شعب بأكمله.

يمكن الجدل بأن إخفاقنا في تخضيب هيكلية الأمن البشري بطابع الأمن الوطني قد أدى إلى الثغرات الراهنة في النظام النووي. إن هذا النمط من الهيكليات التركيبية هو بالضبط ما يستطيع تسهيل التحوّل من نظام المراقبة إلى نظام التحريم.

حلفاء في القتال

يستطيع المجتمع المدني أن يساعد في إعادة هيكلة الحوار النووي. فلدينا أساتذة يدركون التأثيرات الكارثية للعصر النووي، بدءاً من التعدين وانتهاءً بالاستخدام الفعلي. نحن نتألف من شعوب طبيعية عانت مدة تزيد على 60 عاماً. بيننا نساء وضعن أطفالاً هلاميين عرَّض الوسط المشعّ المحيط بهم عظامهم لتآكل تدريجي قبل اكتمال تشكّلهم في أرحام أمهاتهم. وفينا أيضاً علماء ومهندسون ممن أوصلتنا عبقريتهم إلى العصر النووي، ويستطيعون أن يبتكروا طرقاً تمكن من استرجاع العفريت (الجنّي) إلى القمقم وتخلق آليات قابلة للتحقق من أجل إبقائه داخل قمقمه.

يمكن الجدل بأن إخفاقنا في تخضيب هيكلية الأمن البشري بطابع الأمن الوطني قد أدى إلى النقائص الراهنة في النظام النووي.

وبالفعل أدرك كثير من الدول الإسهام القيِّم الذي قدّمته المنظمات غير الحكومية NGOs في حملة استئصال الأسلحة النووية. لقد أشارت نيوزيلندا في خطابها للنقاش العام في الجلسة 59 للجنة الأولى إلى "العمل الدؤوب وغير المدفوع الأجر في أغلب الأحيان (من جانب NGOs) في تواصل المعلومات والحوار حول هذه المسائل، ولإبقاء الضغط على الحكومات كي تأخذ خطوات عملية نحو نزع التسلّح".

وعلى مستوى مباشر، تمتلك المنظمات غير الحكومية القدرة على أن تُمتِّن وتُبيِّن فعّالية الاتفاقات التي توصلت إليها الحكومات. وعلى سبيل المثال هناك الخطوة 12 من الخطوات العملية الثلاث عشرة التي تبنتها دول معاهدة الانتشار النووي (NPT) في عام 2000 تدعو إلى إعداد "تقارير منتظمة (ضمن إطار عملية المراجعة المعزّزة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية) من قِبَل كل الدول الأطراف في تنفيذ المادة VI". ولدعم هذا القرار تقدم رابطة النساء الدولية للسلم والحرية "تقريراً سنوياً بعنوان: المسؤولية هي الديمقراطية، والشفافية هي الأمن"، ويأخذ بالحسبان كل الممتلكات النووية في العالم العسكرية منها والمدنية. ويوضح هذا التقرير نفع مثل هذه الشفافية، ليس فقط تحت إطار الخطوة 12، بل وكذلك في حملة إنشاء جَرْد عالمي لجميع المواد النووية، حسبما اقترحت ألمانيا في ورقة العمل التي قدمتها إلى اللجنة التحضيرية (NPT/CONF.2005/PC.III/WP.16).

لاتتجلى فائدة المنظمات غير الحكومية في استطاعتها تقديم المساعدة لمنجزات الحكومات فحسب، بل ولما حقّقته هي نفسها من إنجازات. إن التقدّم الهائل الذي أُحْرز في إقامة نظام تحريم للألغام الأرضية المضادة للأفراد إنما يُعزى بشكلٍ كبير إلى عمل ائتلافاتٍ من منظمات غير حكومية مثل الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية.

وبالمثل فشبكة التصدّي الدولي للأسلحة الصغيرة (IANSA) كانت أيضاً ذات أثر فعّال في عقد المؤتمر الأول الذي عقد في تموز/يوليو عام 2001 حول التجارة غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والخفيفة بكل أشكالها.

لقد عكس الأمين العام للأمم المتحدة فعالية التأثر المتزايد مع المنظمات غير الحكومية، وذلك في ردّه على المشاركين في نقاش كاردوسو Cardoso حول إصلاحات الأمم المتحدة، فقد أقرّ بأن ثمة "ضرورة لمزيد من الحوار المنظّم والمستمر مع مجتمع المنظمات غير الحكومية"، معترفاً بأن "المزيد من الارتباطات الفعالة مع المنظمات غير الحكومية (NGOs) يزيد من احتمال فهم ودعم قرارات الأمم المتحدة بشكل أفضل من قِبَل جمهور عريض ومتنوع".

يجب حثّ كل الحكومات على أن تدرك، كما فعلت كرواتيا، "الدورَ المفيد المتنامي الذي يلعبه المجتمع المدني في مجال نزع التسلّح... (مما) قد يعطي زخماً ودفعاً إضافياً لمبادرات تهدف إلى إنهاء المأزق ومن ثم تحريك أجندة نزع التسلّح المتعدد الأطراف قُدُماً".

إذا كان مؤتمر العام 2005 لمراجعة معاهدة عدم الانتشار النووي يهدف إلى تفادي نمط المأزق الذي وَرَّط جوانب أخرى من ماكنة نزع التسلح إلى حدٍّ كبير، فإن أي زخم إضافي يُعدُّ الآن مطلوباً أكثر من أي وقت مضى.

فُرَصٌ في متناول اليد

إن أحد الأهداف من مؤتمر المراجعة بعدئذ، ينبغي أن يكون اغتنام الفرصة لإعادة هيكلة الأسلحة النووية على نحو يدفعنا في النهاية باتجاه تحريم ممكن التطبيق. إن الخطوة الأولى هي أن نعيد تأكيد العلاقة غير القابلة للتجيير بين نزع التسلح وعدم انتشار السلاح النووي، وهذا يجب أن يبقى أحد أكثر الأهداف أهمية.

وفي غياب نظام تحريم كلي، يجب أن يسعى مؤتمر المراجعة إلى ضمان الإجراءات "واحدة بواحدة" التي تسترضي مؤيِّدي نزع التسلّح وحماة عدم الانتشار النووي كليهما.

يجب على الدول التي لا تمتلك السلاح النووي أن تنخرط في مشاورات واسعة فيما بينها، واضعة نصب أعينها الوصول إلى اتفاق بالإجماع على تشكيلة منوَّعة من إجراءات إستراتيجية لعدم انتشار الأسلحة النووية. إن مثل هذا الدعم الموحد من الدول التي لا تمتلك أسلحة نووية (NNWS) سيعرض التزامات حسن نيّة نحو أهداف عدم الانتشار النووي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) كما

أنه سيقدم حافزاً وضغطاً على الدول المالكة للسلاح النووي (NWS) بتقديم عروض خلاقة خاصة بها حول نزع التسلح.

يوجد حالياً مدىً من الإجراءات المهمة والفعّالة لعدم الانتشار النووي ما يزال يحظى بدعم كبير. وعلى سبيل المثال، فقد ازداد بشكلٍ أُسِّيٍّ الدعم من أجل البروتوكول الإضافي لاتفاقات الضمانات الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرّية IAEA كشرط للمادة الرابعة منذ أن راجت الفكرة لأول مرة منذ سنوات مضت. إن على جميع دول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تتنبّه إلى نصيحة اللجنة الاستشارية الرفيعة المستوى التي شكّلها الأمين العام حول التهديدات والتحديات والتغيير، والتي أكدت ضرورة "التصدّي المتعدد المستويات". فالمستوى الأول متعلق بإستراتيجية فعّالة لمنع انتشار الأسلحة النووية والإشعاعية والكيميائية والبيولوجية كما ينبغي أن يحدِّد وسائل عالمية تُقلل الطلب للحصول على هذه الأسلحة. وينبغي أن يحتوي المستوى الثاني وسائل عالمية تعكف على جانب التوريد (أي تحدّ من قدرة كل من العاملين الحكوميين وغير الحكوميين على حيازة هذه الأسلحة وكذلك المواد والخبرة اللازمة لبنائها. أما المستوى الثالث فيجب أن يتكوّن من نشاط معزِّز لمجلس الأمن يدعمه بالمعلومات والتحاليل الموثوقة والمشتركة. وأما المستوى الرابع فإنه يجب أن يشمل الدفاعات المدنية والصحية العامة الوطنية والدولية.

وفي أثناء ذلك، ينبغي على الدول التي تمتلك السلاح النووي أن تستعد لتقديم خطة وطنية حول نزع التسلح إلى مؤتمر المراجعة. وستَعرِض هذه الخطط الوطنية جهود "حسن نية" بأن تأخذ على عاتقها بصورة لا لبس فيها ولا ريب أنها ستنجز الإلغاء الكلي لترساناتها من الأسلحة، حسبما هو متفق عليه في الخطوة السادسة من الخطوات الثلاث عشرة. لقد تقدّم الخبراء من أمثال الدكتور باتريسيا لويس، مدير معهد الأمم المتحدة لأبحاث نزع التسلح، بهذا الاقتراح سلفاً في الجلسة التاسعة والخمسين للجنة الأولى، وأدرجت المنظمات غير الحكومية هذا النداء في حملة إلغاء عالمية جديدة تحمل عنوان "تجرّأ أن تخطط Dare to Plan".

ستُحدِّد الخطط الوطنية الشروط التي ينبغي تلبيتها كي تبدأ هذه الدول بتجريد ترساناتها من الأسلحة بطريقة لا رجعة عنها. فإسرائيل، على سبيل المثال، والتي هي دولة غير موقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، عرضت مرات عديدة أنه يمكن لمعاهدات سلام مع جيرانها أن تفيد كحافز نفيس لتقييدها ضمن أسرة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وكثيراً ما أصرّت فرنسا والمملكة المتحدة على وجوب أن تقوم روسيا والولايات المتحدة بتخفيضات مهمة كمقدِّمة لقيامهما (أي فرنسا والمملكة المتحدة) بمزيد من التخفيض في ترسانتيهما.

ولسوف تحدِّد الخطط الوطنية بعد ذلك الخطوات الأحادية الجانب التي ستتخذها بعد أن تحقّقت هذه الشروط وتغنيها بالأطر الزمنية والعلامات البارزة. كم من الوقت ستستغرق كل حكومة لإلغاء حالة التأهب لكل الأسلحة النووية؟ ما هي الخطوات التي يجب اتخاذها قبل عملية نزع التسلح وفي أثنائها؟ ما هي خطط الحكومات تجاه المواد الباقية القابلة للانشطار وأي نوع من المساعدة (إن وجدت) سيكون ضرورياً كي تنجز الحكومات خططها؟

ونشير إلى أن الهند، وهي دولة أخرى ليست من دول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، قد وضعت مثل هذه الخطة الوطنية لنزع التسلح النووي في ظل إدارة راجيف غاندي، وتسعى حكومة المؤتمر الحالية لتحديثها وتنقيحها جوهرياً.

إن خططاً كهذه، من جانب تلك الدول لن تكون مجرد برهان على الإقرار والانصياع للبند الرابع وهو أمر مرحّب به؛ بل إنها ستيسّر أيضاً علاقة أكبر فاعلية مع مجموعة الخبراء والفنيين والعلماء ومحللي الأمن في المجتمع المدني، الذين يستطيعون تقديم رؤيتهم وتحليلهم ويستطيعون مساعدة الحكومات في تنقيح الخطط وتنفيذها عندما يكون الوقت مناسباً. ومن شأن القواعد الأساسية أن تُقدِّم للمنظمات غير الحكومية أيضاً شيئاً يبعث على التفكير، ويتمثّل في أرضيّة يستطيعون من خلالها تعبئة الدعم الشعبي وإطلاق مبادرات تعليمية بعيدة المرامي تهدف إلى تعزيز أهداف وغايات نزع التسلح في إطار أمن البشرية.

خيار الأيام القادمة (المستقبل)

ستراجع حكومات العالم عما قريب ما ينعت دوماً بكونه "حجر الزاوية لنظام نزع التسلح النووي". فإذا سمح مؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2005 بالتشتت في ورشة كلامية لا جدوى منها وغير فعالة، تستقطبها مفاهيم متشعبة وضيقة للأمن الوطني، فإن هذا المؤتمر لن يكفل الأمن لأحد. وعلى جميع الدول ومجموعات المواطنين أن يعملوا على إعادة الأولوية للصفقة المريبة الكبيرة المتمثّلة في مشروع: مبادلة عدم الانتشار النووي بنزع التسلح. فالواجب عليهم أن لا يغيِّبوا أحد الهدفين مقابل الآخر؛ بل عليهم أن يستفيدوا من هذه الفرصة بالانخراط مع المجتمع المدني والممثلين الحكوميين ذوي السويات الرفيعة ومع بعضهم بعضاً من أجل نبذ الأسلحة النووية، وليس مع أولئك الذين يسعون للحصول عليها كي تكون بمثابة التهديد للأمن العالمي. إن إنجاز هذه الإمكانية سيأخذ جهداً منظَّماً من الجميع، وبخاصّة أولئك الذين يمتلكون الآن هذه الترسانات المميتة.

وكما صرح الدكتور رون ماكّوي، رئيس الفيزيائيين الدوليين الحائزين على جائزة نوبل لصالح منع الحرب النووية، نيابة عن أكثر من 70 منظمة غير حكومية "عندما نطلب منكم أن تأخذوا بالحسبان الملابسات البشرية للخيار ما بين الانتشار وعدم الانتشار، ما بين نزع التسلح والاستعباد الدائم للأسلحة النووية، فنحن بحق نعرض عليكم الخيار بين مستقبلين قادمين. إن واحداً فقط من هذين المستقبلين هو المقبول أو يستحق النضال من أجله. إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ستكون مجرّد أداة فعالة في ذلك المسعى إذا ألزمت الدول الأطراف نفسها بالمهمة الملحة نحو بعث حياة جديدة في المعاهدة فيما يخص كلا أمرَيْ عدم الانتشار النووي ونزع التسلح على حدٍّ سواء. وهذا في صميمه خيار بين الرجاء واليأس. إننا نؤكد لكم أننا لا نستطيع بعد الآن إرجاء اتخاذ هذا الخيار".

ريانا تيسون *مدير مشروع الوصول إلى التوصية النقدية، وهي مبادرة نزع التسلح لرابطة النساء الدولية من أجل السلم والحرية، مكتب الأمم المتحدة.*